مجلة العلوم إلانسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية إلاداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

19

العدد

التاسع عشر

سبتمبر 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))

صدق الله العظيم

(سورة الروم – آيه41)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة شخطور رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الاداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الإكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية.

كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الاتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الاداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .أحمد)- أو (00218926308360 د. أنور)

البريد إلالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث إلاصيلة التي تتسم بوضوح المنهج ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية وإلانجليزية والدراسات إلاسلامية والشعر وإلادب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم إلاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

- نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

- ترحب المجلة بعروض الكتب على إلا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه

المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً– عنوان الكتاب– مكان وتاريخ النشر–عدد صفحات الكتاب–اسم الناشر– نبذة مختصرة عن مضمونه– تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط إذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

-لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

-تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن أن يرسل إلى محكم آخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

- يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

-تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كأن المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث إلاخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من

تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية إلاخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

–ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

–الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية وتخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الإلكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

–تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

–إذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الإلكتروني أو صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه أو إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

–عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والإستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

– يذكر الباحث على الصفحة الإولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية التي يعمل بها.

–أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في

كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

- يجب إلا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
-يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والإنجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

-يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الإنجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

-في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في

الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

-يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

-يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كأنت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فأن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الاتي:

أولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – أن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الاتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البدليان بأكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: إلهيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب إلهيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم إلاهية. وتثبت الاحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تاء الافتعال في آي القرآن.
د. حسين صالح محمد الدبوس.....16
2- تحقيق المناط وأثره في الخلاف الفقهي.
د. . جمال عمران سحيم.....63
3- الاعتراض على الحدِّ النحويِّ عند علماءِ العربيةِ (محمدُ بن أحمد اللُّورَقِي أنْمُوذَجًا).
د. مصطفى محمد العجيلي.....96
4- تحولات الفكر النقدي السيسيولوجي(من السوسيو أدبي إلى السوسيو بنيوي)
د. سليم بركان 132
5- قراءة في فلسفة الحب عند ابن حزم.
د- مريم خليفة المبروك.....158
6- إشكالية المصطلح في الفكر الإسلامي (مصطلح الحوار في استخدامات بعض المفسرين أنموذجا).
د. حسين علي الحبشي.....205
7-(علم الهندسة في الحضارة الإسلامية بين النظرية والتطبيق
د. محمد مصطفى المنتصر- أ. أحمد علي دعباج.....239
8- دور فزان في العلاقات التجارية والثقافية بين دول شمال إفريقيا والسودان الأوسط (دولة كانم أنموذجًا)

د. احمد حسين الشريف –د. خالد عمران مرشان.....268

9- توظيف القاعدة الفقهية (التأسيس أولى من التأكيد) في ترجيح الأحكام الشرعية، دراسة نحوية دلالية

د. محمد علي الزايدي.....311

10- التركيب التعليمي للسكان الليبيين من واقع التعدادات السكانية للفترة (1984 – 2006)

د. سميرة محمد العياطي.....344

11- مظاهر الكراهية وعلاقتها باللامعيارية كما يدركها أعضاء هيأة التدريس وطلبة الدراسات العليا بجامعة المرقب: دراسة امبيريقية.

د. عثمان علي أميمن- زهرة عثمان البرق- هيفا مصطفى قنيبر.....364

12- التوسع العمراني وأثره في تطور النقل.

د. نورية محمد الشريف- د.صالح أحمد الاحمر- أ:هناء أبوالقاسم أبوذينة.....451

13- التوسع الصناعي وأثره على الاقتصاد النصري في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر (635-897هـ/1238-1492م).

د. نعيمة عبد المولى سالم العيساوي – عبد المنعم المدني الكبير.....499

14-علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة

د عادل أبوبكر الكاسح- د. علي غفير علي سعيد-د. خالد سالم معوال.....531

15- أسلوب السخرية في الشعر السياسي الليبي

د. ميلود مصطفى عاشور – د.إبراهيم محمد الزوام.....575
16- المنسوجات والأبسطة في العصر الصفوي" دراسة فنية نموذجية "
د: جمال أحمد الموبر.....622
17- الإنجاز الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس الجامعي
(دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية)
د. محمود أحمد الكبير – د. عبد المنعم محمد الغويل.....643
18- اختلاف الفقهاء في صحة العمل بالعول (دراسة فقهية مقارنة)
د. عادل فرحات حسين الشلبي.....696
19- مستوى التحصيل الدراسي لتلاميذ الصف الأول الابتدائي ممن التحقوا ولم يلتحقوا برياض الأطفال(دراسة مقارنة بين التلاميذ الصف الأول الابتدائي بمنطقة قصر الأخيار)
د. أسامة عمر بن شعبان.....731
20- المروءة بالبذل والعطاء من الجود والكرم
د. سليمان حندي صالح سليمان.....779
21- (دور الفلسفة في البناء السياسي وتوطين الثقافة والقيم)
د. قمر مفتاح الرويمي.....826
22- حذف الياء وزيادتها في رسم المصحف الشريف " دراسة تحليلية "
د. رجب فرج أبو دقاقه.....858
23-"دلالة المقطع الصوتي في سورة الناس"
د. نجاة صالح اليسير.....897

24- المقالة الذاتية في أدب أحمد جمعة
د. فاطمة رجب محمد موسى.....914
25- معالم الرفق واللين في دعوة إبراهيم- عليه السلام- لأبيه
د. عبدالقادر عمر عبدالقادر الحويج.....946
26- مدى معرفة طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الخمس لملامح خريطة ليبيا
د. صالحة علي فلاح- د. ابتسام عبد السلام كشيب.....982
27- النفط الليبي دراسة جغرافية
أنور عمر أبو شينة- أ. ليلي الأبيض 1002
28-علم الاجتماع وإشكالية التغير الاجتماعي
أ. نجوى الهادي الغويلى.....1023
29 DIFFCULTIES THAT FACE FIRST YEAR STUDENTS IN USING THE DEFINITE ARTICLE IN ENGLISH
SAMIRA MUFTAH EHMEAD- EKRAM JEBREEL 1065
30- Use of literature in EFL Classes: Benefits, Difficulties & Techniques
Zaneb ali abo algasm.....1096
31- How accurate is the post method in terms of teachers and learners
Ismail Alhadi Aldeb.....1125
32- An investigation of the Depth and the Breadth Knowledge of the English Academic Words among Libyan University Students
Suad Husen Mawal 1144

الاعتراض على الحدِّ النحويّ عند علماءِ العربيةِ (محمدُ بن أحمد اللُّورَقِي أنْمُوذَجًا)

د. مصطفى محمد العجيلي

خلاصة البحث

يهدِفُ هذا البحثُ إلى الوقوفِ على أهميةِ كتابِ "**المحَصَّلِ في شرحِ المفصَّلِ**" لعلمِ الدين اللُّورْقِيّ، وعلى ما أبداهُ اللُّورْقِيّ من اعتراضاتٍ حولَ كتابِ **المفصَّلِ في صنعةِ الإعرابِ** لجار الله الزمخشري، والتي تركزتْ في معظَمِهَا حولَ اعتراضاتهِ على الحدودِ النحويةِ، وما شابهَا من قصورٍ وغموضٍ يخصُّ الحدَّ النحويَّ منهَا على وجهِ الخصوصِ، ويعكسُ مدَى تمسُّكِ علمِ الدينِ اللُّورْقِيّ بألفاظِ الحدِّ النحويّ، محاولاً بذلكَ وضعَ معيارٍ للحددِّ النحويّ، وعدمِ احتمالِ هذه الألفاظِ لمعانٍ أخرَ تُخرِجُهَا عن مرادهَا في الحدِّ المذكورِ، ويكتسبُ الحدُّ من خلالهَا صفةَ الجمْعِ والمنْعِ، وهو ما يبدو جليًّا وواضحًا من خلال اعتراضاتهِ على الحدودِ، وألفاظهِ في الردِّ، فردَّ على هذهِ الحدودِ، وصوَّبَهَا، وهو طابعٌ اتسمَ به الدرسُ النحويُّ الأندلسيُّ، واعتمادهِ على الحجةِ العقليةِ في إثباتِ المرادِ[1]، كما استعانَ اللُّورْقِيّ على التدليلِ لصحةِ ما ذهبَ إليهِ بآراءِ من

سبقهُ من النحاةِ على وجهِ العمومِ، وعلى من سبقهُ من شراحِ المفصل كالخوارزمي وكتابه "**التخمير**"، والسخاوي وكتابه، "**المفضَّل على شرح المفصل**"، وابن يعيش وكتابه "**المفصَّل**"، وابن الحاجب وكتابه "**الإيضاح على شرح المفصل**".

(المقدمـــة)

يعدُّ كتابُ "**المحصَّلِ في شرحِ المفصَّلِ**" لعلَمِ الدينِ اللُّورْقِيّ، الأندلسيّ، من أكثر شروح المفصل في صنعة الإعراب بسطا حيث استفاضَ مؤلفه في رشحهِ أيَّمَا استفاضةٍ، مستعينًا بآراءِ من سبقهُ من الشراحِ، فهو بالكادِ يكونُ آخرَهَا أومَا قبلَ آخرِهَا، والذي فصَّلَ فيه اللُّورْقِيُّ القولَ في الأبوابِ النحويةِ مجملَهَا.

وتكمن أهميةَ كتابِ **المحصَّلِ في شرحِ المفصَّلِ**" لعلَمِ الدينِ اللُّورْقِيّ، الأندلسيّ في كثرةِ الرسائلِ العلميةِ التي أجراهَا الباحثونَ حولَ اللُّورْقِيّ كعالمٍ نحويٍّ، وحولَ آرائهِ النحويةِ والصرفيةِ[1]، والتي لا يسعُ المكانُ لحصرِهَا، وذكرِهَا، وتكمنُ أهميةُ **كتابِ المحصَّلِ في شرحِ المفصَّلِ**" لعلَمِ الدينِ اللُّورْقِيّ أيضًا في ثناءِ العلماءِ عليهِ وعلى مؤلِّفهِ، وأهمُّ ما يمتازُ به كتابُ المحصلِ وصاحبِهِ استيفاؤُهُ في شرحِ المسائلِ النحويةِ، بحيثُ تمكّنُ القارئَ من الاطلاعِ على شخصيةِ المؤلفِ، وجرأتهِ في المناقشةِ، وقوةِ الردودِ على الزمخشري في بعض الأحيانِ، وعلى غيرِهِ من العلماءِ السابقينَ لهُ أو اللاحقينَ، وغالبًا ما يكونُ الردُّ ممزُوجًا بالقساوةِ والتهكُّمِ، إلاَّ أنهَا لا تبعُدُ عن التوجيهِ النحويّ أو اللغويّ المقبولِ.

وهذا البحث جزء يسير للوقوف على مسألة من المسائل التي استشكلت على العلماء وبسط لها اللورقيُّ في محصله.

قسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة بأهم المصادر والمراجع:

* **المبحث الأول:** كتابُ المحصَّلِ للُّورْقِيِّ أسبابُ التأليفِ، والمنهجيَّة.
* **المبحث الثاني:** نشأةُ الاعتراضاتِ النحويَّة.
* **المبحث الثالث:** نماذجُ من اعتراضاتِ اللُّورْقِيِّ على الحدِّ النحويِّ.
* الخاتمة
* قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول:

كتاب المحصَّل في شرحِ المفصَّلِ، أسبابُ التأليفِ، والمنهجية.

أولاً: أسبابُ التأليفِ.

من المعروفِ أنَّ لكلِّ مؤَلَّفٍ سبَبُ تأليفٍ دعتْ صاحبَهُ إلى ذلكَ، ولعلَّ **أهمَّ سببٍ** لتأليف كتاب المحصل للُّورْقِيِّ رؤيتهُ الثاقبةُ إلى مدَى شغفِ طلاَّبِ حلقاتِ العلمِ بكتابِ المفصل في صنعة الإعراب، ومن قبلِهِمُ العلماءُ الذينَ اهتمُّوا بهِ روايةً وشرحًا، فشرحه الخوارزمي(ت617هـ) في كتاب سمَّاهُ "التخمير"، وشرحه ابن يعيش(ت643هـ) في كتاب سمَّاهُ "شرح المفصل"، وشرحه علم الدين السخاوي(ت643هـ) في كتاب سمَّاهُ "المفضَّلْ في شرح المفصل" وشرحه ابن الحاجب(ت646هـ) في كتاب سمَّاهُ "الإيضاح في شرح المفصل"، وشرحه الزملكاني(ت651هـ) في كتاب سمَّاهُ "غاية المحصَّل في شرح المفصل"، وشرحه

الجندي(ت700هـ) في كتاب سمَّاهُ "الإقليد"، فسبقهُ خمسة منهم، وأعقبَهُ واحدٌ، وبذلك كان مجالَ سبْقٍ بينَ العلماءِ في حفظهِ، وفهمِهِ، وشرحِهِ، والدليلُ على ذلك هذه الشروح المتعددةُ، وفي ذلكَ يقول اللُّورْقِيّ:"**ولمَّا رأيتُ أهلَ زماننَا من أهلِ الأدبِ شغوفينَ بكتابِ المفصَّلِ كنتُ واحدًا من رجالِهِمْ، آخذًا بمذهبِهِمْ ومقالِهِمْ**"[1].

ومنها أيضًا أهمية المفصَّلِ العلميةِ، وشهرتهِ لدى أبناءِ عصرهِ، كل هذهِ الأسبابِ وغيرِهَا دعت اللُّورْقِيّ للتصدِّي لشرح كتاب المفصل، وبيانِ ما استُغْلِقَ منهُ[2].

ثانيًا: المنهجية.

لم يحدد اللُّورْقِيّ منهجَهُ الذي سار عليهِ في شرحهِ لكتابِ المفصَّلِ في صنعة الإعراب للزمخشري، كما يفعلُ بعض العلماءِ في بدايةِ مؤلفاتهِمِ، إلَّا أنَّ المتمعن في كتابِ المحَصَّلِ للورقي يرى أنهُ سارَ على نهجِ سابقيهِ من الشراحِ الذين التزموا بما قسمهُ الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وقدْ بيَّنَ القفطيُّ جانبًا من هذا المنهجِ فقال: "**والذِي تولاَّهُ أبو القاسمِ النحويّ اللُّورْقِيّ الأندلسيّ من شرحِ هذا الكتابِ، فإنَّمَا تبِعَ الموفَّقَ في طريقِهِ، ووُفِّقَ بذلكَ إلى مرتبةِ ترتيبهِ، وحقيقةَ تحقيقهِ، واقتدَى بهِ في إزالةِ الأشكالِ والانتباهِ، ونقلاَ جميعًا النحوَ من كلامِ النحَاةِ، فقبضَ أحدهُمَا وبسطَ الآخرُ، ووَجَدَ الثانِي بالأولِ شرعًا واضحًا**"[3].

وفي هذا النص إشارةٌ واضحةٌ إلى أن اللُّورْقِيَّ سارَ على نهجِ موفَّقِ الدين بن يعيش في شرحِهِ، وهو بذلك لم يخالفْ صاحبَ المفصَّلِ في منهجِهِ، حيثُ رتَّبَ علمُ الدين اللُّورْقِيُّ **كتابَ المحصَّلِ في شرحِ المفصَّلِ** بحسبِ ترتيبِ كتابِ المصنف، مع أنهُ عاب عليه هذا التقسيم حيث قال: "**لقدْ بدَّدَ فيهِ شمْلَ أبوابَ العربيةِ، وفرَّقَ بين العاملِ والمعمولِ بتقاسيمِهِ الهندسيةِ، فلا جَرَمَ صعُبَ على المبتدئِ مدرَكَهُ، وتوعَّرَ على المنتهَى مسلَكُهُ، هذا مع زعْمِهِ أنهُ ردَّ كلَّ شيءٍ إلى نصابِهِ، وحطَّهُ في مرْكَزِهِ، وأوْلَجَهُ من بابِهِ، وكلاَّ تاللهِ لقدْ أكثرَ فيهِ من التَّخْليطِ، ووضَعَ ما حَيِّزُهُ المركزَ في المحيطِ، وقدْ رامَ أن يعربَ فأعْجَمَ، وقصَدَ أن يوضِّحَ فأبْهَمَ**"[1]، وهذا نصٌّ واضحٌ من اللُّورْقِيِّ على عدمِ رضاهُ على تقسيمِ كتابِ المفصَّلِ للزمخشري، إلا أنَّهُ لم يخالفه، إذْ قسَّمَ اللُّورْقِيُّ كتابهُ المُحَصَّل إلى أربعةِ أقسامٍ : **الأسماءُ، والأفعالُ، والحروفُ، والمشتركُ.**

استفتحَ اللُّورْقِيُّ شرحهُ بمقدمةٍ، ثم قامَ بالترجمةِ لصاحبِ الكتاب المشروحِ، وقبل الشروعِ في شرحِ النصِّ يذكرُ النصَّ من المفصَّل، ثم يبدأُ بمقدمةٍ عن الموضوعِ، ثم يذكرُ آراءَ العلماءِ فيهِ، وأحيانًا يعترضُ على هذهِ الآراءِ، أو يؤيدُهَا، ويكثِرُ لها من التمثيلِ والاستشهادِ، إمَّا للتأييدِ، أو للمعارضَةِ، ثم يقومُ بتذييلِ الفصلِ أو المسألةِ بمسائلَ، كما فَعَلَ في بابِ العلمِ[2].

ونظرًا لضَخَامةِ حَجْمِ الكتابِ وكثرةِ الآراءِ آثرتُ أن يكونَ حدودَ البحثِ **اعتراضاتُ اللُّورْقِيّ على الحدودِ النحويةِ**، وسعيتُ إلى الموازنةِ بينَ ما فَهِمَ الشارحُ من نصّ المؤلفِ صاحبِ الكتابِ، وبينَ ما وجَّهَهُ الشرَّاحُ الآخرونَ من اعتراضٍ ونقدٍ؛ لأقفَ على مواطنِ الاعتراضِ عند الشارحِ من جهةٍ، وبيْنَ ما نقلَهُ واستمدَّهُ من الشرَّاحِ قبلَهُ، ولبيانِ شخصيتِهِ النحويةِ، ومدَى عُمقِهِ في الاعتراضِ على الحدَّ النحويّ عند الزمخشري، وختمتُ البحثَ بعدةِ نتائجَ أُورِدُهَا في مكانِهَا.

المبحث الثاني:

نشأة الاعتراضات النحوية:

دأبَ النحاةُ منذ القدمِ على الاعتراضِ بشكلٍ أو بآخرٍ، فنرى أحدهمْ يعترضُ على الآخرِ عند تناوُلِهِ لمسألةٍ نحويةٍ، أو لغويةٍ، أو صرفيةٍ، فلا تجدُ قضيةً إلاَّ كان منشؤُهَا الاعتراضُ، وأيضًا إلاَّ وُجِدَ لها معترِضٌ، وردٌّ مُنْصِفٍ من غيرِهِ على المعتَرَضِ، وإن كان في الغالبِ متفقٌ على صحَّةِ جوهَرِ المسألةِ.

ومسائلُ الاعتراضِ بين النحويينَ تتصلُ اتصالاً وثيقًا بأنواعِ الخلافِ النحويّ، ويقفُ خلفهَا الأسبابُ التي تقفُ وراءَ الخلافِ، وهي أسبابٌ أرى أنهَا سيرت الدرسَ النحويَّ ورسمتْ طريقهُ لدى كثيرٍ من النحاةِ ممنْ نهجُوا هذا النهجَ، واختلافُ الثقافةِ اللغويةِ وغيرهَا من الأسبابِ التي ذكرهَا النحاةُ في كتبِ الخلافِ، كاختلافِ منهجِ الدراسةِ النحويةِ، واختلافِ البيئةِ والثقافةِ اللغويةِ، ومهمَا تعددتْ زوايا النظرِ إلى اللغةِ واختلفتْ، فهذا في حدِّ ذاتهِ لا يشكلُّ ضررًا لها، بل يزيدُهَا زخمًا ومحاولةً للوقوفِ على أسرارهَا وتحليلهَا.

وتعدُّ مرحلةُ ما بعدَ منتصفِ القرنِ الثالثِ الهجريِّ مرحلةً يكادُ يتفقُ الباحثون على أن النحو العربيَّ قد تأثَّرَ فيها بالمنطقِ، خاصةً في الحدودِ[1]، والمطَّلعُ على الفكرِ النحويِّ بعد منتصف القرن الثالثِ الهجري يجدُ التأثرَ جليًّا وواضحًا، فالزجاجي (ت 337هـ) يقولُ في تعريفِ الاسم هو: "**مَا كانَ فاعلاً أو مفعولاً، أو دخلَ عليهِ حرفُ جرٍّ**"[2]، وحدَّهُ المنطقيون وبعضُ النحويين بحدٍّ خارجٍ عن أوضاعِ النحوِ، فقالوا: "**الاسمُ صوتٌ موضوعٌ دالٌّ بالاتفاقِ على معنًى غيرِ مقترنٍ بزمانٍ**"[3]، وليسَ هذا من ألفاظِ النحويين، ولاَ أوضاعِهِمْ، وإنما هو من كلامِ المنطقيينَ، وإن كان قد تعلَّقَ به جماعةٌ من النحويينَ، فهذا نصٌّ يحكِي ما استقرَّ في الدراساتِ النحويةِ في ذلك العصرِ، وفيه اعتمادٌ على تنظيرِ أهلِ المنطقِ في الحدودِ.

ولعلي أرى أن هذا التطورَ قد بلغ ذروتهُ في القرن السابعِ عند ابن يعيش(ت643هـ) عندما أرادَ شرحَ حدِّ الكلمةِ الذي وضعهُ الزمخشري في مفصَّلِهِ، وقدَّمَ بمقدمةٍ عن الحدَّ، وهيَ مقدِّمةٌ منطقيةٌ حيث قال: "**اعلمْ أنهُمْ إذَا أرادُوا الدلالةَ علَى حقيقةِ شيْءٍ وتمييزِهِ عن غيرِهِ تمييزًا ذاتيًّا حدُّوهُ بحَدٍّ يحْصِّلُ لهمُ الغرضُ المطلوبُ، وقد صاحبُ الكتابِ الكلمةَ بما ذكرَ، وهذهِ طريقةُ الحدودِ، أن تأتيَ بالجنسِ القريبِ ثمَّ يقرنُ به جميعُ الفصولِ، فالجنسُ يدلُّ على جوهرِ المحدُودِ دلالةً**

عامـةً، والقريـبُ منـهُ أدلُّ علـى حقيقـةِ المحـدودِ؛ لأنـهُ يتضمنُ مـا فوْقَـهُ مـن الـذاتيَّاتِ العامةِ، والفصْلُ يدلُّ على جوْهَرِ المحدودِ دلالَةً خاصَّةً[1].

ويعتبر زمن اللُّورْقِيّ ت661هـ هو امتدادٌ لزمنِ ابن يعيش، حيثُ وجَّهَ علم الدين اللُّورْقِيّ جُلَّ اهتمامِهِ واعتراضاتهِ على الحدودِ النحويةِ في كتاب المفصل للزمخشري، وقابلهَا بالتحليلِ والتعليلِ، متبعًا في ذلكَ أسلوبَ المنطقيينَ أحيانًا لإبرازِ العلةِ، وتوضيحِ مواطنِ الخللِ في التعريفاتِ، وأحيانًا أخرى بنقلِ أراءِ السابقينَ في توضيحِ ما يرمي إليهِ، ومن هنا وجب الوقوفُ عند **كتاب المحصل في شرح المفصل** لعلم الدين اللُّورْقِيّ الذي يعتبرُ أقربَ ما يكونُ إلى جمعِ آراءِ شراح المفصل الذين سبقوهُ في كتابٍ واحدٍ، فلا يخلو موطنٌ من نقلٍ أو رأيٍ لهمْ، وعلى الأخصِّ شرحُ التخمير للخوارزمي، والإيضاح في شرح المفصلِ لابن الحاجب.

والاعتراض عند اللُّورْقِيّ على الحدِّ النحويّ مقصودٌ بهِ: رفضُهُ لبعضِ المصطلحاتِ الواردةِ في بعضِ الحدودِ عند الزمخشري، وهي سمةٌ اتسمتْ بها جُلُّ اعتراضاتِهِ على كتاب المفصل في صنعة الإعراب.

يمتازُ اعتراضُ اللُّورْقِيّ تارةً بالتفصيلِ في مسألة الحدِّ النحويّ، ومحاولةَ التزامهِ بأن يكون للحدِّ ألفاظٌ معينة تبعده عن الدوران في الحدِّ، والحدُّ لماهيتيْنِ مختلفتين في حدٍّ واحدٍ، والجعلِ من الحدِّ النحويّ جامعًا مانعًا لغيره من الألفاظِ ولا يحتمِلُهَا، وهو مبتغى كلُّ حدٍّ نحويٍّ.

لقد مثلتْ الاعتراضاتُ عند اللُّورْقِيّ على الحدودِ النحويةِ الجزءَ الأكبرَ في اعتراضاتهِ، وذلك راجعٌ إلى العقليةِ النحويةِ التي سادتْ عصرَ نحاةِ الأندلسِ، بعد أن فرغَ الصراعُ القائمُ بين المدرستين البصريةِ والكوفيةِ، وكثرتِ ما وردَ من كتبِ الخلافِ، على غرارِ ما قدمهُ ابن الأنباري من منهجٍ واضحٍ تمثّلَ في كتابهِ الإنصافِ في مسائل الخلاف، وطريقتُهُ في بسطِ الآراءِ والحُكْمِ عليهَا، ولعلَّ اهتمامَ النحاةِ في ضبطِ الحدودِ النحويةِ يُبيّنُ مدى اهتمامهُمْ بهذهِ المسألةِ، فألفُوا في ذلك كتبًا لهذا الغرضِ، وخصُّوا مجهودَهُمْ بالحدودِ النحويةِ من حيثُ ضبطِ ألفاظهَا وعباراتِهَا، منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب الحدود في النحو للرماني، وكتاب الحدود للفاكهي.

فالحدود كما عرفهَا اللغويونَ جمْعُ حدٍّ، والحدُّ هو: "**الفصلُ بينَ الشيئينِ لئلاَّ يختلطَ أحدهُمَا بالآخرِ**"[1]، والحدُّ طرفُ الشيءِ ونهايتِهِ[2].

وحدُّ الشيء: الوصفُ المحيطُ بمعناهِ الميّزِ لهُ من غيرِهِ، وحدُّ الحدِّ: الجامعُ المانعُ الذي يجمعُ الحدودَ، ويمنعُ غيرَهُ من الدخولِ فيهِ[3].

وفي اصطلاح النحويين بأنها: القولُ الدَّالُّ على ماهيَّةِ الشَّيْءِ المتعَلّقِ بذاتِيّاتِهِ، وفي اصطلاحِ الأصُولِيينَ فهو الجامعُ المانعُ، وذلك يشملُ الرسمَ[4]، ومن العلماءِ من يستخدمُ لفظَ "**التعريفِ**" قاصدا به "**الحدُّ**"، فـ"الحدُّ" و"المعرَّفُ" في حدِّ النحاةِ والفقهاءِ

والأصوليينَ اسمانِ لمسمًّى واحدٍ، وهو مَا يميّزُ الشيءَ عمَّا عدَاهُ، ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ إذا كانَ جامعًا مانعًا"[1].

أقسام الحد:

في أقسامِ الحدِّ قولان:

القول الأول: أنهُ على ثلاثةِ أقسامٍ: **لفظيٌّ، ورسميٌّ، وحقيقيٌّ.**

فاللفظي: ما أنبأَ عن الشَّيءِ بلفظٍ أظهَرَ السَّائلُ من اللفظِ المسؤولِ عنهُ مرادفٌ لهُ.

والرسمي: ما أنبأَ عن الشَّيءِ بلازمٍ لهُ مختصٌّ بهِ.

والحقيقي: ما أنبأ عن تمامِ ماهيَّةِ الشيءِ وحقيقتِهِ.

القول الثاني: أنه على خمسةِ أقسامٍ هي: حدٌّ تامٌّ، وحدٌّ ناقصٌ، ورسمٌ تامٌّ، ورسمٌ ناقصٌ، وتعريفٌ لفظيٌّ.

وللحدود شروطٌ ينبغِي مُراعتُهَا عند صياغتها منها[2]:

1- أن يكونَ جامعًا مانعًا.

2- أن يكونَ مطردًا ومنعكسًا، فمتى وُجِدَ الحدُّ وجِدَ المحدودُ، ومتى عُدِمَ الحدُّ عُدِمَ المحدُودُ.

3- أن يذكرَ جميعُ أجزاءِ الحدِّ من الجنسِ والفصْلِ.

4- أن يذكرَ جميعُ ذاتيَّاتِهِ بحيثُ لا يشذُّ واحدٌ، ويقدَّمُ الأعمُّ على الأخصِّ.

5- أن يكونَ مساويًا للمحدودِ، بحيثُ يصدقُ كل منهمَا على جميعِ أفرادِ الآخَرِ.

6- أن يكونَ خاليًا من الشكِّ ونحوِهِ.

7- ألاَّ يكونَ مشتملاً على حُكْمٍ من أحكَامِ المحدودِ.

وقد أفادَ اللُّورْقِيُّ من هذهِ الشروطِ السالفةِ الذكرِ في اعتراضاتهِ على الزمخشري، فتنوعتْ هذهِ الاعتراضاتُ، وأخذتْ أشكالاً مختلفةً ، وهذه نماذج من اعتراضات اللورقيّ على الحدِّ النحويّ، وردودِ بعضِ شراحِ المفصَّل عليها:

المبحث الثالث:

نماذجُ من اعتراضاتِ اللُّورْقِيّ على الحدِّ النحويّ.

أولاً:(اعتراضُ اللورقيّ على حدِّ المبتدأِ والخبرِ)

حدَّ الزمخشري المبتدأَ والخبرَ بقوله: "**هُمَا الاسمانِ المجردَانِ للإسنادِ**"[1]، واعترضَ على هذا التعريف اللورقي فقال: "وبذلكَ يتبينُ لكَ فسادُ رسمِهِ لهُمَا؛ لأنَّ الشيئينِ المختلفيْ المعنَى لا يتصوَّرُ اجتماعُهُمَا في رسمٍ واحدٍ، ولاَ في حدٍّ واحدٍ"، **حيثُ ساوَى الزمخشري بينَ المبتدأِ والخبرِ، وهذا لا يستقيمُ؛ لأنهُ يلزمُ منْهُ اتفاقهُمَا في الحقيقةِ.**

وعلق أبو **البقاء** على تعريف الزمخشري وقال: "**إنَّ فيهِ إهمَالٌ واحتِرَازٌ**".

أما الإهمَالُ فقوله: "**المبتدأُ والخبرُ همَا الاسمَانِ**"، وقد عُلِمَ أن الخبَرَ قد يكون اسمًا، وقد يكون غيرَ اسمٍ، فإدارجُ الاسمِ في هذا لاَ يدْفَعُ عنه النقضَ بالخبرِ الذي هو

فعلٌ، واعتذر للزمخشري عن ذلك فقال: "ويمكنُ أن يعتذرَ لهُ عن ذلك بأنْ يُقَالَ: "أرادَ التنبيهَ على أنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يكونَ اسمًا، وغيرُهُ واقعٌ موقعَهُ، والحدودُ تجرِي على الأصُولِ"، وهذا مقبولٌ من حيثُ الشكلِ، ونقل اللُّوْرْقِيُّ عن صاحب **المكمل** ردًّا على هذا الإشْكَالِ **فقال:** "والجوابُ عن هذا الإشكالِ أنَّ الفعلَ ليسَ بخبرِ المبتدأِ، بلِ الفعلُ مسندٌ إلى الفاعلِ الظاهرِ أو المضمرِ كقولك: "**زيدٌ قامَ**" أي: قامَ هوَ، و"**زيدٌ قامَ أبوهُ**" ثمَّ الفعلُ والفاعلُ خبرٌ للمبتدأِ، فالفعلُ تابعٌ للفاعلِ والفاعلُ اسمٌ"[1].

وأمَّا **الاحتراز** فقوله: "**الاسمان**" عن الفاعلِ والفعلِ، ولو قال :"**هو الاسمُ المجرَّدُ للإسنادِ**"؛ لكانَ مستقيمًا؛ لأنَّ الفعلَ مسندٌ إلى الفاعلِ، وهوَ مجردٌ لذلكَ، ولم أقف على هذا الرأي للعكبري في ما لديَّ من مصنفاتٍ، ولكنَّ هذا النص نقلَهُ اللورقي في شرحه[2]، فالإهمالُ والاحترازُ منقصةٌ في الحدودِ.

وذكر **السخاوي** أن الزمخشري خصَّ المبتدأَ والخبرَ بكونهمَا لا يكونانِ إلا اسمينِ فقط، والخبرُ يكون جملةً، كيفَ؟ وقد ذكرَ ذلك عند قوله: "**والخبرُ على نوعيْن: مفردٌ، وجملةٌ....والجملةُ على أربعةِ أضربٍ**"، فجعل الخبرَ على أضربٍ، فقولهُ لا يستقيمُ[3].

وعلق **الخوارزمي** على تعريفِ الزمخشري بقوله: "**هذا الكلامُ مستدرَكٌ على الشيخِ**[1] **من وجهيْنِ**"، أحدهما: أن قوله: "**وكونُهُمَا مجرَّدَيْنِ للإسنادِ هو رافعُهُمَا**"

بمعنى: أن الاسمينِ متى جرى بينهمَا إسنادٌ مع أنهمَا لم يدخلْ عليهما سائرُ العواملِ اللفظيةِ، وهذا لا يقتضِي سوى أن يكون للاسمين من الإعرابِ حظٌّ، وأما أن يكون حظهمَا على الخصوصِ الرفعُ فلا... وقرَّرَ **الخوارزمي** أنَّ الصوابَ في هذه المسألة أن يقول: "الموجبُ لنفسِ الإعرابِ فيهِمَا موجودٌ، وهو وقوعُ العقدِ والتركيبِ بينهمَا؛ لأنهُ متى وقعَ بينهمَا ذلك تولَّدَ منهُ معنًى ثالثٌ، والإعرابُ وضِعَ ليَدُلَّ على ذلك المعنَى، والموجبُ لخصوصِ الإعرابِ فيهما أيضًا موجودٌ، وهو شَبَهُ كلٌّ واحدٍ منهما للمرفوعِ، فشبهُ المبتدأِ للمرفوع، فلأنه يشبه الفاعلَ من حيثُ إنه مسندٌ إليهِ، والفاعلُ كذلك، وأما شبهُ الخبرِ للمرفوع؛ فلأنهُ يشبه الفعلَ المضارعَ من حيثُ إنهُ خبرٌ عن غيرِهِ، وهو متناوِلٌ للحالِ والاستقبالِ، والفعلُ المضارعُ كذلك، والمانعُ لموجبِ الخصوصِ معدومٌ، وهو تجردهُمَا عن العواملِ اللفظيةِ، فوجبَ أن يرتفعَا"[2].

وذهب ابن **الحاجب** في قول الزمخشري: "**همَا الاسمَانِ المجردَانِ للإسنَادِ**" أنه حَدَّ المبتدأَ والخبرَ بحَدِّ واحدٍ بعدَ ذكرِهِمَا بخصُوصِيَّةِ اسميتهِمَا، وهذا غيرُ مستقيمٍ، إذ لا يستقيمُ أن يُحَدَّ مختلفانِ بحقيقةٍ واحدةٍ نحو: "**الإنسَانُ والفرسُ جسمٌ متحركٌ**"، والقصْدُ تحديدَهُمَا، فكذلكَ هنا، وإن أرادَ العمومَ وهوَ كونُ كلٌّ واحدٍ منهُمَا مجردًا عن العواملِ لم يستقمْ إلاَّ على تقديرِ أن يُذْكَرَا باسميتهِمَا من تلك الجهةِ العامةِ، نحو: "**الحيوانُ جسمٌ متحركٌ**" فيدخلُ فيهِ الإنسانُ والفرسُ، فإطلاقُ الأخصِّ باعتبارِ مجردِ الأعمِّ

خطأٌ، كإطلاقِ الإنسانِ على الفرسِ باعتبارِ الحيوانيَّةِ، فهْيَ دلالةُ تَضَمُّنٍ، وهْيَ غيرُ مستعملةٍ، ويمكِنُ أن يقالَ: "**المرفوعَانِ بالابتداءِ هُمَا الاسمَانِ المجردَانِ للإسنَادِ**"[1].

وعلَّلَ ابن الحاجب عدمُ ارتكابِ الزمخشري لإفرادِ المبتدأِ بتعريفِ، وكذلك الخبرُ، بأنهُ لوْ أفردَ للمبتدأِ فإنَّ النحويينَ إنمَا يميزونَهُ بكونِهِ مسندًا إليهِ، ولوَرَدَ عليهِ "**أقائمٌ الزيدانِ**"؟ فإنهُ اسمٌ ليسَ مسندًا إليهِ، وهو مع ذلكَ مبتدأٌ عندهُمْ، فيخرجُ عن الحدِّ ما هو منهُ، فلا ينعكسُ، وأيضًا إذا حدَّ الخبرَ بكونهِ مسندًا بهِ، وردَّ عليه "**أقائمٌ الزيدانِ**"؛ لأنهُ مسندٌ به وليس بخبرٍ، فلاَ يطَّرِدُ، فلمَّا لم يمكنهُ إفرادهمَا لذلكِ السببِ ولم يرَ الخروجَ عن اصطلاحهم، جمعهُمَا في حدٍّ واحدٍ، وكان يمكنُهُ أن يحدهُ بكونهِ مسندا إليهِ، ويرادِفُهُ القسْمُ الآخرُ وهو الصفةُ التي بعدَ حرفِ النفِي وحرفِ الاستفهامِ رافعةً لظاهرٍ، إلاَّ أنه كرِهَ التنويعَ في الحدِّ[2].

ونص ابن فلاح اليمني على هذه المؤاخذةِ وعلَّلَ لهَا، وذكر أنه لا يمكنُ الجمعُ بين المبتدأِ والخبرِ في حدٍّ واحدٍ؛ لاختلافِ حقيقتِهِمَا، وقال: "**ولذَا أُخِذَ على صاحبِ المفَّصلِ في قوله: "هُمَا الاسمَانِ المجرَّدَانِ للإسنادِ**"، وذكر أنه لا يخلو إما أن يكون المقصودُ القدرَ المشترَك بينهمَا، أو المقصودُ حدُّ كلٌّ واحدٍ منهمَا، فإن كان الأولُ لم يحصلْ به تحدِيدُ كلِّ واحدٍ منهُمَا؛ لأنَّ تعريف القدرِ المشترَكَ بين شيئينِ لا يكونُ

تعريفًا لكلِّ واحدٍ منهُمَا، وإن كان الثاني فهو محالٌ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ منهمَا خصوصيةٌ ليستْ للآخرِ، فتحديدهُما بشيءٍ واحدٍ محالٌ؛ لأنهُ يُخِلُّ بخصوصيةِ كلِّ واحدٍ منهُمَا[1].

وعلق اللُّورْقِيُّ على قول الزمخشري بقوله: "**الاسمان**" أنَّ شرْطَ المبتدأِ أن يكون اسمًا أو في معنَى الاسمِ؛ لأنهُ مخبَرٌ عنهُ ومسندٌ إليهِ، وأمَّا الفعلُ فموضوعٌ للخبريةِ، فلا يكون مبتدأً لما فيهِ من تغييرِ الوضعِ، وكذلك الجملةُ، وأمَّا الحرفُ فإنمَا جِيءَ به للرَّبْطِ والنسبةِ، فيستدعِي تحقق المنسوبيْنِ، وذلك هما المبتدأِ والخبرِ[2].

وهذا الاعتراض يمثلُ لدى اللُّورْقِيّ وبعضَ شراحِ المفصل أنَّ الزمخشري جمَعَ فيه بين ماهيَّةِ شيئينِ مختلفيْنِ في حدٍّ واحدٍ، وهو ما يعابُ على الحدودِ النحويَّةِ.

وبذلك يتضحُ أن اللُّورْقِيَّ لم يكن متفردًا في اعتراضه على حدِّ الزمخشري للمبتدأِ والخبرِ، وكيفيةِ الجمعِ بينهما في حدٍّ واحدٍ، فاعترض على هذا الحدَّ العكبري، وقال: إن فيه إهمالٌ واحترازٌ، وعلَّقَ عليه الخوارزمي بقوله: "وهذا الكلامُ مسْتَدْرَكٌ على الشيخِ"، ووصفه الجَنْدِيُّ في الإقليد بغير المستقيم.

ثانيا:(اعتراضُ اللُّورْقِيِّ على تعريفِ الاسمِ المعربِ)

عرَّفَ الزمخشري الاسمَ المعربَ بأنه: "**ما اختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ لفظًا بحركةٍ، أو حرفٍ، أو محلاً**"[1].

فاعترض على ذلك اللُّورْقِيُّ **في المحصل بقوله: "فإن قلتَ: ولو قالَ :"هو الاسمُ الذي يختلفُ آخِرهُ لأَخَذَ المحدُودَ في الحدِّ**"[2].

أن تعريف الزمخشري للاسمِ المعربِ لم يكن جامعًا مانعًا من حيثُ ألفاظهِ، وأنَّ المأخوذَ في الحدِّ هو الاسمُ المطلقُ، وأحدُ الاسمينِ هو عينُ الآخرِ، فحدُّ المعرَبِ مركبٌ من ذاتِ المعرَبِ، وحدُّ الإعرابِ، ويتمُّ الحدُّ عند قوله: "**باختلافِ العواملِ**"، وما زادَ على ذلك فهو للتَّفْهِيمِ وبيانُ الاختلافِ، وهو قوله: "**لفظًا بحركةٍ أو حرفٍ أو محلاً**"[3].

*أن قوله: "**ومحلُّ الألفِ الرفعُ**" سهوٌ منهُ؛ لأنَّ المحكومَ عليهِ بالرفعِ هو كاملُ الاسمِ لا حرفَ الإعرابِ وحدَهُ.

*تحرير العبارة عند اللُّورْقِيّ بدل قوله: "**أو محلا**": أن يقال: "**أو تقديرًا كاللفظِ**"، وبذلك يكملُ التعريفُ في حدِّ الإعرابِ.

فتعريف الزمخشري اشتمل على ثلاث شرائط:

الأولى: وهي "**الاختلاف**"؛ لأن تبيينَ تلك المعانِي لا يتحصَّلُ بتسكينِ أواخِرِ الكلماتِ.

الثانية: وهي "**اختلافُ الآخِرِ**"؛ لأنَّ الآخِرَ أقبلُ للتغييرِ؛ لاحتمالِهِ الحركاتِ والسكُونِ[1].

الثالثة: وهي "**اختلافُ الآخِرِ باختلافِ العواملِ**"؛ لأنه لا يلزمُ من اختلافِ آخرِ الكلمةِ كونُهَا معربةً، فنحو قولنا:"**مِنْ زيدٍ**" و"**مِنَ الرجلِ**" و"**مَنِ ابْنُك**" فاختلافُ حركةِ النونِ في "**مِنْ**" ليسَ بإعرابٍ؛ لعدم اختلافِ العواملِ، فتعريفهُ للاسمِ المعربِ هو تعريفُ الجمهورِ له[2].

وعلق **أبو البقاء** على قول الزمخشري:"**أو محلاً**" فقال:" قوله :"**أوْ محلاً**" قريبٌ من قولهم: "وضعُ الاسمِ كَذَا وكَذَا، وإنما يطلقونَ هذا على المبنيّ نحو: "**من**" و"**كم**"، وأمَّا المقصورُ فلا يقال: محلُّهُ أو موضِعُهُ كذا، وإنما يقالُ في ألفه: مقدرٌ كذَا وكذَا[3]، وهذا دليلٌ على أن المقصورَ في محلهُ أو موضعهُ، وهو ما اعترض به اللورقي على تعريف الزمخشري للاسم المعربِ.

وفي إشارة إلى إبهام قول الزمخشري قال ابن يعيش: إن قول الزمخشري :"**ما اختلفَ آخرُهُ**" يريد به الأسماء، لكنه تَرَكَهُ ثقةً بعلْمِ المخاطبِ بهِ، ولولا هذا التقديرُ؛ لكانَ اللفظُ عامًّا يشملُ الاسمَ والفعلَ المعربيْنِ، وإنما مرادُهُ تفسيرَ الاسمِ المعربِ لا غيرُ، ويجوز أن يكون من إطلاقِ العامّ مع إرادةِ الخاصّ، واحترز بذلك من المبني؛ لأنه لا يختلفُ آخرُهُ، فهو يلزمُ طريقةً واحدةً، وأيضا فإن المراد من اختلاف الآخِرِ اختلافُ الحركات عليه، لا أنَّ الحرفَ في نفسهِ يختلفُ ويتغيَّرُ، وقوله: "**باختلافِ العواملِ**" احترازًا ممَّا قد يتحرَّكُ من المبنيَّاتِ على السكون بغيرِ حركةٍ للالتقاءِ الساكنين نحو: شدُّ، وشدَّ، وشدِّ، فهذَا وما شابهه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ للإتباعِ، والفتحُ للتخفّي، والكسرُ لالتقاءِ الساكنين[1] أو لإلقاءِ حركةِ غيرهِ عليه، نحو قولك: "**كَمَ خَذْتَ**" في"**كَمْ أَخَذْتَ**" و"**كَمِ بِلْكَ**" في "**كَمْ إِبِلْكَ**" و"**كَمُ خْتًا لكَ**" في "**كَمْ أُخْتًا لكَ**" فألقيتَ حركاتِ الهمزات على الميمِ تخفيفا للهمزة، فهذا اختلاف كائن في المبنيات، وليس بإعرابٍ؛ لأنهُ لم يحدثْ بعاملٍ، فلذلك قُيِّدَ الاختلافُ أن يكون بعاملٍ ولم يكن مطلقًا، أما قوله: "**لفظًا أو محلاً**" فهو احترازٌ من الأسماءِ التي لا يتبيَّنُ فيها الإعرابُ، وإنما يدْرَكُ البيانُ من العواملِ قبلَهَا[2].

وممن اعترض على كلام الزمخشري أبو علي **الشلوبين**(ت645هـ) في حواشيه حيث قال: "إن هذا التعريفَ يخرِجُ المصادرَ المنصوبةَ مثل: "**سبحانَ الله**"، و"**معاذَ**

الله"، و"**قعدَكَ الله**"، فقال: رسْمُ المعرَبِ بهذا إنمَّا هو الأكثرُ، وإلاَّ فإنهُ قد ذكرَ "**سبحانَ الله**"، و"**معاذَ الله**"... وهي لا تتصرَّفُ، ومعنى ذلك أنها لا تتصرف بوجوهِ الإعرابِ، ولا يدخلُهَا إلا النصبُ...فهذه معرباتٌ لم يختلفْ أواخرِهَا لاختلافِ العواملِ لا لفظًا ولا محلاًّ"[1].

واعترض ابن الحاجب على حدِّ الزمخشري للاسم المعربِ فقال: "وقد اعتُرِض على هذا الحدِّ بأنه حَدَّ الشيءَ بما هو متوقِّفٌ على حقيقته، وذلك أنه إنمَا يختلفُ آخرَهُ لاختلافِ العواملِ بعد فهْمِ كونهِ مُعرَبًا، فإذا توقَّفَ اختلافُ آخرهِ على معرفةِ كونهِ معربًا وتوقفَ كونُهُ معربًا على معرفةِ اختلافِ آخرِهِ؛ لكونِهِ عرَّفَ حقيقتَهُ بهِ، توقُّفُ كلُّ واحدٍ منهُمَا على الآخر، وتحقيقه: أنك إذا علمْتَ المفرداتِ وكيفيةِ التركيبِ ثم ركَّبْتَ فمَا لم تعلمْ أنَّ الاسمَ من قبيلِ المعربِ، تعذَّرَ عليك أن تحكمَ باختلافِ آخره، فتحقَّقَ أن اختلافَ الآخِرِ؛ لاختلافِ العواملِ متوقِّفٌ على فهْمِ كونِهِ معربًا، فتعريفُهُ بهِ دَوْرٌ"[2][3].

وبما علل به ابن الحاجب علل به ابن فلاح في اعتراضه على تعريف الزمخشري فقال: "والاعتراضُ على هذَا الحدِّ أنَّ **اختلافَ آخره** يتوقفُ على معرفةِ كونِهِ معربًا؛ لأن اختلافَ آخِرِ المبنِيِّ لا يصحُّ لغةً، لأنهُ مستحيلٌ، ومعرفة كونه معربا يتوقف

على اختلافِ آخره، وإذا توقف هذا على هذا، وهذا على هذا، أفضَى إلى الدَّوْرِ، والتعريف بالدور مُلْبِسٌ، إذ لا يتعيَّنُ لأحدِ المحْمَلَيْنِ، **والأجودُ في حدِّهِ أن يقال: "الاسمُ المعربُ هو ذو التركيبِ الجُمَّلِي**[1] **الذِي لمْ يشْبِهِ المَبْنِيَّ**[2]"، فُيَتَعَرَّضُ في الحدِّ لسببِ الإعرابِ وهو التركيبُ؛ لأنهُ لا يستحقُّ الإعرابَ إلاَّ بالتركيبِ؛ لأنَّ الألفاظَ وضعتْ للدلالةِ على المسمَّى، وأمَّا ما يحدثُ من المسمَّى فالإعرابِ دالٌّ عليه، والحادثُ من المسمَّى إنما يكونُ بعد التركيبِ، فيلزمُ أن يكون الإعرابُ بعد التركيبِ؛ لأنَّ المراد الفصلُ بين المعاني، والمعاني إنما تحدثُ بالتركيبِ"[3] وقريبٌ من هذا الحدِّ ما أقرَّهُ ابن الحاجبِ في شرح الكافية للرضي[4].

وذهب **علم الدين السخاوي** أن قوله: "**ما اختلفَ آخرُهُ باختلافِ العواملِ...**" يبطلُ بفعلِ الحال فإنهُ معربٌ؛ لأنَّ حروفَ المضارعِ فيهِ، ولم يختلفْ آخرِهُ باختلافِ العواملِ؛ لأنهُ لو دخَلَ عليه عاملٌ عادَ مستقبلاً أو ماضيًا[5].

وهذا الاعتراض يقودُ إلى وجودِ الدَّوْرِ في الحدِّ النحويّ، فـ"الدَّوْرُ" كما عرَّفهُ العلماءُ هو: "توقُّفُ وجُودِ كُلِّ واحدٍ من الشيْئَيْنِ على وجُودِ الآخرِ"[1]، ومن شروطِ الحدِّ عدمُ الدوْرِ، وهو كثيرٌ في الحدُودِ النحويةِ.

فاللورْقِي استمد اعتراضه على حدِّ الاسمِ المعربِ ممن سبقه من شراح المفصل كابن الحاجب، وذلك لقرب زمنه من زمن الشارح، وما يؤكد صحة ما ذهب إليه في اعتراضه أيضًا اعتراضُ من أتى من بعد اللورقيّ كابن فلاح اليمنيّ في كتابهِ المُغْنِي.

ثالثا: (اعتراض اللُّورْقِي على حدّ الفعلِ)

حدَّ الزمخشريُّ الفعلَ بأنه :"الفعلُ مَا دلَّ على اقتَرَانِ حدثٍ بزمانٍ"[2].

ونقل اللورقيُّ اعتراضَ شيخهِ أبِي البقاءِ وارتضاه فقال :"اعترضَ أبو البقاءِ شيخُنَا فقال: ليسَ هذا بصحيحٍ؛ لأنَّ الفعلَ لا يدلُّ على الاقترانِ بالوضْعِ، وإنَّمَا يدلُّ على الحدثِ المقترنِ بالزمانِ، والفرق بينَ اقتران الحدث والحدث المقترن ظاهرٌ، وذلك أن الاقتران مصدر اقترن، والمقرِنُ فاعلُ اقترَنَ، والمطلوبُ من هذا الحدِّ دلالتُهُ على المقترِنِ لا على الاقتِرَانِ[3]، **ثم قال**[4]: **وفِي تعريفِ الزمخشري أنْ نقولَ**

ما دلَّ على الحدثِ والزمَانِ جميعًا، وحرَّرَ الحدِّ بقوله:"هيَ الكلمةُ الدَّالَّةُ وضْعًا على معنًى مسْتقِلّ مقترنٍ بزمانٍ معيَّنٍ منِ الثلاَثَةِ"[1].

ونقل اللورقيُّ اعتراض أبي البقاء على حدِّ الفعلِ بأنه لا يدل على الاقترانِ بالوضعِ، وإنما يدلُّ على الحدثِ المقترنِ بالزمانِ، وبينهما فرقٌ.

وصَحَّحَ اللورقيُّ تعريف الزمخشري للفعل بقوله :"هيَ الكلمةُ الدالةُ وضْعًا على معنًى مسْتقِلّ مقترنٍ بزمانٍ معيَّنٍ منِ الثلاَثَةِ" بإضافة "التعيين"، وهو ما عناه بعضهم بقولهم: "في زمانٍ محصَّلٍ".

وعرف ابن يعيش الفعل بأنه :"كلُّ كلمةٍ تدُلُّ على معنًى في نفسِهَا مقترنةٍ بزمانٍ"، واستدرك على قومٍ من النحاة أنهم أضافوا إلى هذا الحد زيادةَ قيدٍ، فيقولون: "بزمانٍ محصَّلٍ"، والقصد من ذلك التفرقة بينه وبين المصدر، حيث إنه يدل على زمان، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه غيرُ متعينٍ، كما كان في الفعل(2)، وأجاب بأنه لا يحتاج إلى هذا القيدِ، وذلك من قِبَلِ أن الفعل وُضِع للدلالةِ على الحدثِ وزمانِ وجودِه، ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا، فدلالته عليهِمَا من جهة اللفظِ، وهي دلالةُ مطابقةٍ، وأشار إلى أن قولنا :"مقترِن بزمانٍ" إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعةً واحدةً، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارجٍ؛ لأن المصدر تُعقُل حقيقتُهُ بدون زمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته، بخلافِ الفعل،

فصارت دلالةُ المصدرِ على الزمان التزامًا، وليست من اللفظِ، فلا اعتداد بها، فلذلك لا يحتاجُ إلى الاحتراز عنه(1).

وانتقد ابن يعيش تعريف الزمخشري للفعل فقال: "وقولُ صاحبِ الكتابِ في حدِّهِ :"ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ" ردِيءٌ من وجهين:

الأول: أن الحدَّ ينبغِي أن يؤتَى فيهِ بالجنسِ القريبِ، ثم بالفصلِ الذاتِيّ، وقوله: "ما دلَّ" أن "ما" من ألفاظِ العمومِ، فهو جنسٌ بعيدٌ، والجيدُ أن يقال: كلمةٌ أو لفظةٌ أو نحوهُمَا؛ لأنهُمَا أقربُ من الفعل من "ما"، فإن قيل: إن "ما" وإن كان عاما فالمراد به الخصوصُ، ووضْعُ العامِّ مكان الخاصِّ جائزٌ، أجيب عنه بأن ما ذُكِرَ من قبيل المجاز، والحدُّ مطلوبٌ به إثباتُ حقيقةِ الشيءِ، فلا يستعمل فيه مجازٌ ولا استعارةٌ.

الثاني: أن قوله: "علَى اقترانِ حدثٍ بزمانٍ"؛ لأنَّ الفعلَ لم يوضعْ دليلاً على الاقترانِ نفسِهِ، وإنما وضع دليلاً على الحدثِ المقترنِ بالزمانِ، والاقتران وُجِدَ تبعًا، فلا يؤخذُ في الحدِّ، وهذا يبطلُ بقولهم: "القتالُ اليومَ"، فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمانٍ وليس فعلاً، فوجبَ أن يؤخذَ في الحدِّ "كلمةٌ" حتى يندفعَ هذا الإشكالُ(2).

وانتقد ابن الحاجب قول الزمخشري في هذا الموضع فقال: "قوله: "ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ" ليس بجيدٍ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا، وإذا قال: ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان

عن الدلالة، ولا ينفعه كونهما مُتَعَلَّقَ الاقتران؛ لأنَّك تقول: "أَعْجَبَنِي اقترانُ زيدٍ وعمرٍو دونهُمَا" فثبت باعتبار الاقتران، ولا يثبت باعتبار متعلَّقِهِ، وكذلك كل مضاف ومضاف إليه وإن كان متعلَّقًا له لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه"(1).

وأشار ابن الحاجب أن الاقتران ليس من مدلول الفعل البتةَ، وإنما جاء لازمًا لما دل على الحدثِ والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما، إذ لا يعقل إلا كذلك، فلم يكن لذكرِ الاقتران معنًى، ثم وإن سلمنا أن الاقتران مدلولُ الفعل فالمقصودِ في حدودِ هذه الألفاظِ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه، ولا شك أن الحدث والزمان باعتبار وضعه، فكان التعرض لهما باعتبار حدود الألفاظ هو الوجه الأليق(2).

وممن احترز على تعريف الزمخشري الزملكاني حيث قال: "معنى الحدث والزمان غير اقتران أحدهما بالآخر، والفعل وُضِعَ للحدث والزمان لاقترانهما، وإذا وضح ذلك ظهر أن قوله: "الفعلُ ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ" ليس بالمَرْضِيّ، لما فيه من التعريف بالأمرِ اللازم، ولإبهامه الوضع له، إذ الظاهرُ أن يشرحَ الشيءَ باعتبارِ حقيقتهِ"(3).

وذكر الجَنَدي في الإقليد أن الزمخشري وقع فيما هرب عنه في حد الكلمة فقال: "قوله ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ..."فإن قلت: قد وقع فيما هرب منه في حد الكلمة باللفظ من الأشياء الأربعة الدالة على المعنى، فإن "ما" كلمة مبهمة تحتوي الدَّوَالُّ الخمسُ، ودافع عن تعريف الزمخشري للفعل لوجود "ما" في التعريف فقال: "ما" اسم موصولٌ، فلا بد من أن يرجعَ إلى مذكورٍ لهُ سابقٌ في الذكرِ، أو بمنزلة السابقِ؛ لشهرتهِ بوقوعِ الإشارةِ إليهِ، وقد وقعتْ الإشارةُ إليه في حدِّ الكلمةِ، فكأنه قال: "الفعلُ هو اللفظةُ الدَّالةُ على اقترانِ حدثِ بزمانٍ، واقتصرَ على لفظة "ما" ثقةً منهُ بفهمِ السامعِ، وتعويلا على ابتدارِ خاطره إلى أن التقدير على ما ذكرنا كما هو دأْبُهُمْ"(1)، واستشهد الجَنَدِيُّ لذلك بحذفهمُ الموصوفَ لشهرتهِ، وحذفهمُ المضافَ للعلمِ به.

وذكر أن الحدَّ لا ينتقضُ بالمصدرِ كما ذهب إليه بعضهُمْ باعتبارِ أن المصدرَ يدل على الحدثِ، فهو وإن كان كذلكَ فهو لا يدلُّ على اقترانهِ بالزمانِ، ووضَّحَ أن هناك فرقٌ بيّنٌ بيْنَ نفسِ الحدثِ وبينَ وقوعِ الحدثِ في زمانٍ معيَّنٍ، ومثالُ ذلك "الضرْبُ" فهو يدلُّ على نفسِ الفعلِ من غير تعرُّضٍ لوجودهِ أو عدمهِ، بخلافِ "ضَرَبَ" فإنه يدلُّ على وجودِ ذلك الفعلِ فيمَا مضَى من الزمانِ، واعتُرِضَ على ذلك بـ"كان"، فإنهُ يدلُّ على الزمانِ المجرَّدِ دون حدثٍ، والحدثُ شرطٌ في تحديدِ دلالتِهِ على الحدثِ، فسميتْ بالأفعالِ الناقصةِ، فهي وإن كانت كذلك فهيَ دلتْ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ، فـ"كان" في قولنا: "كانَ زيدٌ منطلقًا" دلَّ الفعلُ على اقترانِ الحدثِ بالزمانِ، وذلك

الحدثُ هو "الانطلاقُ"، كما دلَّ "ضرَبَ" على ذلك الحدثِ وهو "الضرْبُ" حتى وإن كانت "كانَ" في المثال السابق مثل "ضَرَبَ" في قولك: "ضُرِبَ زيدٌ" في الدلالةِ من حيثُ تعددِ اللفظِ وعدمِ تعدُّدِهِ، فالاقترانُ في الأولِ بتعدُّدِ اللفظِ، وفي الثاني بدونِهِ(1).

ومن خلال ما سبق يتضح أن اللورقيَّ استمد اعتراضه على حدِّ الفعلِ ممن سبقه من شراح المفصل قبله كالعُكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، والزملكاني، ولعل نصه يقرب من نص ابن الحاجب في شرحه.

الخاتمة

بعد هذا البحث المتواضع في اعتراضات اللورقيّ على الحد النحوي من خلال كتابه المحصَّل في شرحِ المفصَّل، والتعرف على أسباب تأليفه ومنهجيته، والتعرف على نشأة الاعتراضات بوجه عام، والبحث في الاعتراض على الحد النحوي عند اللورقيّ بوجه خاص، توصل الباحث إلى بعض النتائج، والتي أوجزها في النقاط الآتية:

* أن الاعتراض على النحاة منهج متبع من زمن سيبويه، واعتراض بعض العلماء عليه، وانتصار بعضهم الآخر له.

* أن منهج الاعتراض أسلوبٌ شاعَ وانتشرَ بداية القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء الجدل الواقع بين المدرستين البصرية والكوفية، وهو ميزة تميز بها نحاة الأندلس عن غيرهم، نظرا للعقلية النحوية السائدة في ذلك الوقت.

* أن اللورقيَّ كان ناقلا لآراء ممن سبقه من النحاة والشراح كالخوارزمي، وابن يعيش، والعكبري، وابن الحاجب.

* أن اعتراضات اللورقيَّ على الحدِّ النحوي اتسمت بالدقة في اختيار اللفظ، وتحديد العبارة.

* كثيرا ما كان ينقل المسألة ويقف عندها دون إبداء رأيه، ويكتفي بنقله عمن سبقه.

* اتسمت اعتراضاته أغلبها في الحدود النحوية، وهو ما يميز الفترة الزمنية للورقي.

* اتسمت اعتراضاته في الحدود بشيء من التمنْطُقِ، وهذه الحدودِ في أغلبها لم يتفق النحاة في وضع حد معين لها.

* للورقيّ أسلوبه الخاص فهو يعترض في غالب الأمر بصريح عبارة الاعتراض كالخطأ، والوَهْمِ، والخَلْطِ، وعدَمِ الصَّوابِ.

* يبقى كتاب المحصل لعلم الدين اللورقيّ بحسب رؤيتي من أهم الكتب التي شرحتْ كتاب المفصل للزمخشري، لما فيه من نقلٍ للآراء، ونسبتها إلى أصحابها، فضلاً عن شخصية اللورقيّ المتفرِّدَةِ والمستقلَّةِ.

الهوامش:

1- ينظر مقدمة الحجة العقلية في الدرس النحوي الأندلسي "السهيلي أنموذجا" مقدمة.

2- ينظر القاسم بن أحمد اللورقي وجهوده النجوية: "رسالة علمية" جامعة المنصورة. الباحث/سالم محمود عبد العزيز محمد، وعلم الدين اللورقي وآراؤه النحوية والصرفية، رسالة دكتوراه / الباحث: عزت عبد الرحمن محمد حرحش، جامعة القاهرة. كلية دار العلوم 2000م.

3- ينظر المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي ص61 "رسالة علمية"

4- ينظر المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي ص61 "رسالة علمية"

5- ينظر إنباه الرواة4/.48

6- ينظر المحصل في شرح المفصل للورقي ص158، رسالة علمية".

7- ينظر المحصل في شرح المفصل لعلم الدين اللورقي ص61، 62، 266 "رسالة علمية".

8- ينظر الحدود في الدرس النحوي الحديث ص.31

9- ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 51/1.

10- ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي ص61.

11- ينظر شرح المفصل لابن يعيش43/1.

12- ينظر اللسان "حدد" 140/3.

13- ينظر القاموس المحيط"حدد" ص 352، والمعجم الفلسفي ص281.

14- ينظر الكليات ص238، 239.

15- ينظر الكليات ص239/2، 40.

16- ينظر الحدود في النحو ص49.

17- ينظر الكليات 239/2، 240.

18- ينظر المفصل في صنعة الإعراب ص53.

19- ينظر المكمل بفرائد معاني المفصل ص 148، والمحصل في شرح المفصل للورقي رسالة ص264.

20- ينظر شرح المحصل في شرح المفصل للورقي رسالة ص264.

21- ينظر المفضل في شرح المفصل للسخاوي292/1.

22- يعني الزمخشري.

23- ينظر التخمير128/1. بتصرف يسير

24- ينظر الكافية لابن الحاجب ص74.

25- ينظر الإيضاح في شرح الفصل 144/1، 145.

26- ينظر المغني لابن فلاح579/2.

27- ينظر المحصل في شرح المفصل رسالة ص265.

28- ينظر المفصل في صنعة الإعراب ص44.

29- ينظر المحصل في شرح المفصل ص223.

30- ينظر المحصل في شرح المفصل ص223.

31- ينظر الإيضاح في علل النحو ص76، ومسائل خلافية في النحو ص102،

والأشباه والنظائر 82/1، .83

32- ينظر التعريفات ص31.

33- المحصل في شرح المفصل للورقي رسالة علمية ص424

34- ينظر الكتاب531/3-533، والمقتضب185/1، وشرح المفصل لابن يعيش115/1. وشرح الشافية للرضي244/2- 245، وارتشاف الضرب726/2.

35- ينظر شرح المفصل لابن يعيش115/1.

36- ينظر حواشي المفصل للشلوبين85/1.

37- "الدور" هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. ينظر التعريفات ص87.

38- ينظر الإيضاح في شرح المفصل71/1

39- يقصد بالجملي نحو: بعلبك، وعبد مناف.

40- يقصد بالذي لم يشبه المبني نحو: المبنيات إذا وقعت مركبةً نحو: "قام هؤلاء".

41- ينظر المغني لابن فلاح174/1.

42- ينظر شرح الكافية للرضي42/1، وما بعدها

43- ينظر المحصل في شرح المفصل للورقي رسالة علمية ص224.

44- ينظر الكليات ص447.

45- ينظر المفصل في صنعة الإعراب ص 311.

46- ينظر التبيين ص34، والمحصل في شرح المفصل للورقي ص174.

47- والمراد: اللورقي.

48- ينظر المحصل في شرح المفصل للورقي ص175 رسالة.

49- ينظر شرح المفصل لابن يعيش5/7.

50- ينظر شرح المفصل لابن يعيش6/7. بتصرف يسير.

51- ينظر شرح المفصل لابن يعيش6/7. بتصرف يسير.

52- ينظر الإيضاح في شرح المفصل7/2.

53- ينظر الإيضاح في شرح المفصل7/2.

54- ينظر غاية المحصل في شرح المفصل ص1.

55- ينظر الإقليد1439/3.

56- ينظر الإقليد1439/3، 14340.بتصرف

(قائمة المصادر والمراجع)

أولا: المصادر.

* **المفصل في صنعة الإعراب** للزمخشري إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1999م

* **المحصل في شرح المفصل** لعلم الدين اللورقي(مجموعة رسائل علمية).

ثانيا: المراجع.

* **ارتشاف الضرَب** من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي أثير الدين تحقيق محمد عثمان، مطبوعات دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 2011م.

* **الأشباه والنظائر في النحو** للشيخ جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان.

* **الإقليد على شرح المفصل** للجندي تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية الإدارة العامة للثقافة والنشر الطبعة الأولى 1422هـ.

* **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب، تحقيق: أ . الدكتور: إبراهيم محمد عبد الله، منشورات دار سعد الدين، الطبعة الثانية، 2010م.

* **الإيضاح في علل النحو** لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، منشورات دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، 1979م.

* **التبيين على مذاهب النحويين** البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، إشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 1976م.

* **التخمير للخوارزمي** تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى.

* **التعريفات** لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الأولى ،1405هـ.

* **الحجة العقلية في الدرس النحوي الأندلسي** "السهيلي أنموذجا" للدكتور: محمد جواد الطريحي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 78.

* **الحدود النحوية في الدرس الحديث**، رسالة ماجستير 2008م، للباحث: عبد الحميد وقاف، إشراف الدكتور إبراهيم البب، جامعة تشرين، سوريا.

* **القاموس المحيط**، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م.

* **الكافية في علم النحو**، لابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، منشورات مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.

* **الكليات** لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1998م.

* **المعجم الفلسفي** لمراد وهبة، دار قباء للطباعة والتوزيع 1998م.

* **المغني لابن فلاح النحوي** تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي رسالة دكتوراه جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية إشراف الدكتور أحمد مكي الأنصاري1984م.

* **المفضل في شرح المفصل**، لعلم الدين السخاوي، إعداد عبد الكريم جواد، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1979م.

* **المقتضب** للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الطبعة الثالثة 1994م.

* **المكمل بفرائد معاني المفصل**، لأحمد بن يحيى المرتضى، إعداد: عبدة علي محمد حريبش، إشراف: إبراهيم حسين إبراهيم، فائز زكي محمد دياب، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، القاهرة، 1986م.

* **إنباه الرواة على أنباه النحاة** لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف

القفطي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.

* **شرح الرضي على الكافية** لابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ليبيا.

* **شرح المفصل** لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق أ، د. إبراهيم محمد عبد الله، منشورات دار سعد الدين الطبعة الأولى 2013م.

* **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور** المعروف بـ"الشرح الكبير" تحقيق د/ حامد أبو جناح عالم الكتب الطبعة الأولى 1999م.

* **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1982م.

* **شرح كتاب الحدود في النحو**، للإمام عبد الله بن أحمد للفاكهي، النحوي، المكي، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، جامعة الأزهر، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، 1993م.

* **غاية المحصل في شرح المفصل**، لعبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني، دراسة وتحقيق: أسماء بنت محمد صالح الحبيب، إشراف أ. د. رياض الخوام، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

* **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي.

* **كتاب حواشي المفصل** من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق ودراسة: حماد بن محمد الثمالي، إشراف الدكتور: يوسف عبد الرحمن الضبع، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1982م.

* **لسان العرب** لابن منظور دار صادر بيروت الطبعة الأولى.

* **مسائل خلافية في النحو لأبي** البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري **تحقيق** محمد خير الحلواني الناشر: دار الشرق العربي بيروت.

الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون علم الكتب الطبعة الثالثة 1983م.

ثالثا: الرسائل العلمية.

* **القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي وجهوده النحوية** رسالة دكتوراه جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالمنصورة للباحث/ سالم محمود عبد العزيز محمد إشراف أ.د/حمود حمد السيد الدريني مشرفا أساسيا، وأ.د/ محمد المتولي الدسوقي حرب مشرفا مساعدا، سنة2010م.

* **المحصل في شرح المفصل** رسالة ماجستير جامعة **المرقب** للباحث/ أحمد علي شخطور دراسة وتحقيق، من قوله:(ومن أصناف الاسم الثلاثي، إلى نهاية:"ومن أصناف الفعل المضارع المرفوع) إشراف د/ محمد أبوراس سنة 2014- 2015م.

* **المحصل في شرح المفصل** رسالة ماجستير جامعة **المرقب** للباحث/ مصباح عبد السلام رمضان دراسة وتحقيق من بداية الكتاب إلى قوله:(وخُطَّةُ وهِيلَةُ للغَنَمِ، وضُمْرَانَ وكسَّابَ للكلابِ) إشراف أ. د/ محمد عبد السلام ابشيش سنة 2006،

2007م.

* **المحصل في شرح المفصل** رسالة ماجستير للباحث/ محمد الزايدي جامعة **المرقب** دراسة وتحقيق من قوله:(ومالا يتخذ ولا يؤلف) إلى قوله:(وأما السبب الواحد فغير مانع أبدا) إشراف أ. د/ محمد عبد السلام ابشيش، سنة2006، 2007م.

* **علم الدين اللورقي وآراؤه النحوية والصرفية** رسالة دكتوراه جامعة القاهرة كلية دار العلوم قسم النحو والصرف والعروض، للباحث/عزت عبد الرحمن محمد حرحش، إشراف أ.د/ صلاح روَّاي سنة 2000م.